Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal
LEXFORENSICA
Vol. 2, No. 2, pp. 23-43 | December 2025
CFORSJ Journal

مدى أهلية الروبوت لمزاولة الأعمال والمهن القانونية والقضائية: دراسة قانونية تقييمية في الشخصية والمسئولية

THE EXTENT OF ROBOT ELIGIBILITY TO PRACTICE LEGAL AND JUDICIAL FUNCTIONS AND PROFESSIONS: LEGAL EVALUATION STUDY ON PERSONALITY AND RESPONSIBILITY

[i,*]Ahmed Salem Ahmed Alejili & [ii]Muhammad Laeba

[i]Libyan Authority for Scientific Research, Zawiya Street at the intersection with Suleiman al-Barouni Street Tripoli, Libya
[ii]Ahmed Ibrahim Kulliyyah of Laws, International Islamic University Malaysia (IIUM), Jln Gombak, 53100 Kuala Lumpur, Selangor, Malaysia

*(Corresponding author) e-mail: ahmed.s.ahmed1977@gmail.com

Article history:
Submission date: 2 August 2025
Received in revised form: 10 October 2025
Acceptance date: 25 November 2025
Available online: 1 December 2025

Keywords:
Robots and artificial intelligence, legal personality, responsibility, legal professions and practices, al-rubūṭ wa al-dhikā' al-iṣṭinā'ī, al-shakhṣiyyah al-qānūniyyah, al-mas'ūliyyah, al-a'māl wa al-mihān al-qānūniyyah

Funding:
This research did not receive any specific grant from funding agencies in the public, commercial, or non-profit sectors.

Competing interest:
The author(s) have declared that no competing interests exist.

Cite as:
Ahmed Alejili, A. S., & Laeba, M. (2025). Madā ahliyyat al-rubūṭ li muzāwalat al-a'māl wa al-mihān al-qānūniyyah wa al-qaḍā'iyyah: Dirāsah qānūniyyah taqyīmiyyah fī al-shakhṣiyyah wa al-mas'ūliyyah: The extent of robot eligibility to practice legal and judicial functions and professions: Legal evaluation study on personality and responsibility. *LexForensica: Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal*, *2*(2), 23-43. https://doi.org/10.33102/30qyb292

© The authors (2025). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC) (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact penerbit@usim.edu.my.

SDG Elements:
Decent Work and Economic Growth

ABSTRACT

As a result of the digital revolution, robots have recently dominated various aspects of life, particularly in the professional and occupational fields, including legal professions and practices. This has made them real partners and even competitors to human beings. Some optimistic teams consider this as an opportunity to harness technology for the development of these professions, while pessimistic ones view it as a threat to employment opportunities in the legal field, as robots replace human partners. Without favoring one viewpoint over another, a study emphasizes the importance of conducting a comprehensive evaluation of the personality and responsibility aspects of robots, as well as reviewing legal professions and practices to determine the suitability of robots for performing these tasks. This requires an objective and extensive assessment of the robot's personality and scope of responsibility, based on relevant legal rules using descriptive, analytical, and comparative approaches. Additionally, it involves reviewing the objective aspects of legal professions and practices in light of the legal nature of robots. The study concludes that artificial intelligence can be utilized, and robots can be employed in administrative, organizational, procedural, and modeling aspects of the legal field. However, legal work that requires estimation, wisdom, critical thinking, balancing interests, assessing situations, interpreting laws, and weighing texts remains the domain of humans. This is due to the robot's inability to bear responsibility and go beyond its programmed limits without consulting the programmer. Therefore, these types of legal tasks remain exclusively reserved for qualified humans capable of making appropriate decisions.

ملخص البحث

طغى الروبوت مؤخرا على مجالات متنوعة من مناحي الحياة المختلفة لاسيما الوظيفية والمهنية منها، وفي مقدمتها الأعمال والمهن القانونية، مما جعل منه شريكا حقيقيا بل ومنافسا للعنصر البشري. وهو ما اعتبره فريق متفائل تسخيرا للتكنولوجيا لتطوير هذه المهن، فيما اعتبره آخر متشائم تهديدا لفرص العمل في هذا المجال من خلال استحواذ الروبوت عليها واحلاله محل الشريك البشري. ودون مشايعة لهذه الوجهة أو تلك، ترى الدراسة أهمية إجراء تقييم حقيقي لجوانب الشخصية والمسئولية في الروبوت واستعراض الأعمال والمهن القانونية للتوصل إلى مدى أهلية الروبوت لمزاولة هذه المهام. ومن خلال تقييم موضوعي واسع لشخصية الروبوت ونطاق مسئوليته وفقا للقواعد القانونية ذات الصلة بإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، فضلا عن استعراض الجوانب الموضوعية للأعمال والمهن القانونية في ضوء الطبيعة القانونية للروبوت، توصلت الدراسة إلى أنه بالإمكان إستثمار الذكاء الإصطناعي والإستفادة من الروبوت في الجوانب الإدارية والتنظيمية والنمودجية وكذلك الأعمال الإجرائية دون الأعمال القانونية القائمة على التقدير والحكمة والفكر وموازنة المصالح وتقييم الأوضاع والمراكز القانونية وترجيح النصوص وتفسيرها وفقا للمصالح القائمة نظرا لعدم مسئوليته وإمكانية تجاوزه لحدود الأوامر المبرمجة له دون الرجوع إلى المبرمج، مما يتعذر معه مزاولة الروبوت لهذه الفئة من الأعمال القانونية وهو ما يجعلها حكرا على الإنسان كامل الأهلية دون غيره.

مقدمة

أدت الثورة التكنولوجية إلى رقمنة قطاعات واسعة من مناحي الحياة، وفي مقدمتها عالم الاعمال والحياة الوظيفية والمهنية مما ولد هلع حقيقي بين شريحة العمال والموظفين والمهنيين بين متفائل بأتمتة جوانب من الحياة العملية لتنفيدها بشكل أفضل، وبين متشائم يستحضر في ذهنه آثار الثورة الصناعية والمكائن على سوق العمل ويرى في الروبوت منافس حقيقي يهدد بالإستئثار بقطاع واسع من عالم الاعمال ويستحوذ بالتالي على وظائف ومهن وأعمال متعددة كانت حكرا على الإنسان (Sitiris, M., & Busari, 2024; Koos, 2018).

ومن تلك المهن والوظائف الأعمال القانونية التي تزاول داخل وخارج أروقة المحاكم، كأعمال المحاماة وتحرير العقود والتوثيق والإستشارات القانونية، والتحكيم ومايتصل به، بالإضافة إلى أعمال القضاء والموظفين ذات الصلة كالكتبة والمسجلين والمحضرين والخبراء وغيرهم. وهو ما يقتضي بالفعل إجراء تقييم قانوني حقيقي للروبوت من حيث شخصيته ومدى نطاق تحمله للمسئولية للتوقف على مدى أهليته لمزاولة الأعمال القانونية (Wan Ismail *et al.*, 2024).

وسوف تتولى الدراسة هذا التقييم من خلال التعريف بالروبوت وشخصيته ونطاق مسئوليته في المبحث الاول، فيما تتولى في المبحث الثاني حصر المهن والأعمال القانونية من خلال معيار موضوعي في ضوء شخصية الربوت ونطاق تحمله للمسئولية، لتخلص الدراسة إلى مدى أهلية الروبوت لمزاولة المهن والأعمال القانونية ونطاقه. تسخيرا للتكنولوجيا والذكاء الصناعي في هذه المهن والاعمال من جهة. وحفاظا على المعايير والأخلاقيات المهنية لهذه المهن والأعمال وضمانها من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تطور الذكاء الاصطناعي والروبوت المستمر واكتساحه لنطاق واسع من سوق العمل لاسيما الأعمال القانونية والقضائية وهو ما أملى إجراء تقييم عملي لمدى كفاءة الروبوت لمزاولة هذه المهن والأعمال.

أسئلة الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في: ما مدى كفاءة الروبوت في ضوء قواعد الشخصية والمسئولية القانونية ومدى كفاءته في مزاولة المهن القانونية وفقا للآتي:

١- هل للروبوت شخصية قانونية يمكنها تحمل المسئولية القانونية؟

٢- هل يستطيع الروبوت مزاولة الأعمال القانونية والقضائية بكفاءة الإنسان؟

أهمية الدراسة

تتضح أهمية هذه الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية، كما يلي:

١- الأهمية العلمية: تتمثل في التوقف على حقيقة وطبيعة شـــخصـــية الروبوت وكينونته وبالتالي مدى تحمله للمسئولية وفقا لقواعد المسئولية القانونية.

٢- الأهمية العملية: تتمثل في معرفة دور الروبوت من الناحية العملية في ممارســـة الأعمال القانونية والقضـــائية وتقييم كفاءته في مقابل النشاط البشري.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على الشخصية القانونية للروبوت.

٢- التعرف على طبيعة الروبوت في ضوء قواعد المسئولية.

٣- التعرف على مدى كفاءة الروبوت في ممارسة الاعمال القضائية.

٤- التعرف على مدى كفاءة الروبوت في مزاولة المهن القانونية.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

التعريف بالروبوت والذكاء الإصطناعي

وردت لتعريف الروبوت تعريفات متعددة، ومن أبرز تلك التعريفات؛ تعريف الروبوت بأنه جهاز ميكانيكي يمكن برمجته لينفد المهام التي صنع من أجلها (Al-Faqi, 2012). كما عرفه المعهد الأمريكي للروبوت بأنه: مناول يدوي قابل لإعادة البرمجة، متعدد الوظائف ومصمم لتحريك المواد والأجزاء والأدوات والأجهزة من خلال حركات مختلفة مبرمجة بهدف آداء مهام متنوعة (Tom, 1984).

أما الإتحاد الياباني للروبوتات الصناعية فقد عرفه بأنه: آلة متعددة الأغراض مزودة بأطراف وجهاز للذاكرة لآداء حركات متتابعة محددة مسبقا، ولها القدرة على الدوران والحلول محل العامل البشري بواسطة الآداء الميكانيكي للمهام (F.Schodt, 1988). فيما عرفت مجلة الروبوت العربية فقد عرفته بأنه: منظومة ميكانيكية متعددة الأجسام ترتبط بروابط تتيح تحقيق الحركة المطلوبة لجسم طرفي مثبت على الروبوت وتتم برمجتها لآداء مهمة محددة بطريقة آلية مسبقا.

أما الذكاء الإصطناعي يرجع إستخدامه إلى العام ١٩٦١ عندما عنون به منسكي كتابه "خطوات نحو الذكاء الإصطناعي" (Al-Khayat, 1998) فيمكن تعريفه بأنه "العلم الذي يعمل بإبتكار وتطوير خوارزميات مفيدة تسهم في المحاكاة الآلية لقدرات الدماغ البشري من حيث إدراكه للبيئة المحيطة والإستجابة لمؤثراتها والتعلم وايجاد الحلول للمسائل المستجدة والتواصل اللغوي وإدارة التراكم المعرفي" (A.Aljalwd, 2022). أما لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فقد عرفته بإنه: "علم إستنباط نظم قادرة على حل المشاكل وأداء الوظائف بمحاكاة العمليات الذهنية" (New York, 2018).

أما الخوارزميات التي يعتمد عليها الذكاء الإصطناعي فهي: "مجموعة من القواعد الحسابية والرياضية التي توصل إلى نتيجة معينة من خلال خطوات محددة (ينظر المعجم الموسوعي في الكومبيوتر والالكترونيك لأندريه لوغارف، مادة (خوارزمية، ص ٤٨).

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الروبوت والذكاء الاصطناعي بين الأطر القانونية، والمسؤولية المدنية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، وقد شكلت جميعها أرضية معرفية أساسية استفادت منها الدراسة الحالية مع بقاء فجوات بحثية تتطلب معالجة أكثر عمقا. فقد قدم Muhammad ʻIrfān al-Khaṭīb (2018) دراسة محورية حول تحديد المركز القانوني للإنسالة أو الروبوت، مستعرضا الجوانب المتعلقة بالشخصية والمسؤولية القانونية في ضوء مسودة القانون الأوروبي للقانون المدني للإنسالة لعام ٢٠١٧. وبرغم دقة هذه الدراسة وأهميتها، إلا أنها لم تتناول إسقاطات عملية على المهن والأعمال القانونية للتحقق من مدى كفاءة الروبوت في ممارستها، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

وفي سياق متصل، جاءت دراسة Majdūlīn Rasmi Badr (2022) لتتناول المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال رسالة ماجستير بجامعة الشرق الأوسط في عمان. وقد ركزت الدراسة على التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي وفق قواعد المسؤولية المدنية، مما أفاد الدراسة الحالية في جانب تقييم المسؤولية القانونية للروبوت، إلا أنها لم تتطرق إلى الجوانب التطبيقية لممارسة الروبوت للأعمال والمهن القانونية والقضائية، وهو المجال الذي تركز عليه الدراسة الراهنة.

كما هدفت دراسة Ālā’ Aḥmad Shāhīn (2022) إلى بيان مدى خضوع الروبوت لقواعد المسؤولية المدنية، من خلال تحليل أحكام المسؤولية عن الأشياء في القانون المدني. وقد أسهمت هذه الدراسة في إثراء الإطار النظري للمسؤولية، غير أنها اقتصرت على هذا الجانب ولم تتناول ممارسة الروبوت للأعمال القانونية والقضائية أو أثر ذلك على البناء القانوني.

أما دراسة Fāṭimah ʻAbd al-ʻAzīz Ḥasan Aḥmad Bilāl (2023) المعنونة بـــ دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة أمام القضاء، فقدمت معالجة مقارنة متقدمة بين النظامين القانوني والقضائي في دولة قطر. واستعرضت الدراسة التجربة القطرية في مجال التقاضي الإلكتروني، مركزة على توظيف الذكاء الاصطناعي لمعالجة بطء العدالة وإصلاح النظام القضائي. وعلى الرغم من قيمتها التطبيقية العالية، إلا أنها اتجهت نحو تحسين إجراءات التقاضي الإلكتروني، بينما أغفلت تقييم وتأطير الذكاء الاصطناعي في حد ذاته ضمن إطار القواعد القانونية، وهو أحد محاور الدراسة الحالية.

وتأتي دراسة Arwā binti ʻAbd al-Raḥmān al-Jalʻūd (2023)، المنشورة كرسالة ماجستير بجامعة الملك سعود بعنوان أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، لتستعرض نطاقا واسعا من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي. وقد أفادت هذه الدراسة في فهم الإطار العام لتوظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء، إلا أن منظورها ظل مرتبطا بتصور الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساندة للقاضي، خصوصا في الجوانب المعلوماتية المميكنة، وهو

ما يقربها من مفهوم القضـــاء الإلكتروني أكثر من الذكاء الاصـــطناعي المتقدم. كما أنها لم تتناول التطورات الحديثة للروبوت القادر على اتخاذ قرارات بمعزل عن الإنســان وتداعيات ذلك القانونية، وهو ما تســعى الدراســة الحالية إلى التوسع فيه.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراســة على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تشــخيص طبيعة الروبوت في ضــوء القواعد القانونية للشخصية والمسئولية، كما أنها أجرت مقارنة واسعة لتقييم طبيعة الأعمال القانونية والقضائية للتعرف على مدى كفاءة الروبوت لمزاولها، ومدى مزاحمته للعنصر البشري فيها.

تقييم أهلية الروبوت في ضوء القواعد القانونية للشخصية والمسئولية

يقتضي تقييم أهلية الروبوت التعريف به وبيان شخصيته وفقا للأطر القانونية ذات الصلة في المطلب الأول، وتقييم تلك الشخصية في ضوء قواعد القواعد القانونية للمسئولية ذات الصلة في المطلب الثاني:

التعريف بالروبوت وتقييم شخصيته وفقا للمفاهيم القانونية للشخصية

تعني كلمة (روبوت) أو (روبوتا) بمعنى أصح، وفقا للغة التشيكية عامل السخرة أو الخادم، ويطلق عليه في اللغة العربية الإنسان الآلي، والرجل الآلي، والإنسالة، وكذلك الجسمال. ويعد الكاتب المسرحي التشيكي كاريل كابينك (*Karel Capek*) أول من استعمل لفظ (روبوت) للدلالة على الآلة التي تشبه الإنسان، وذلك في مسرحيته (روبوتات روسوم) التي كتبها عام ١٩٢٠ والتي وفقا لها يقوم مهندس يسمى (روسوم) بصناعة عدد من الروبوتات لتتولى مهام يأنف الإنسان عادة عن القيام بها، لتكتشف فيما بعد أنها تؤدي تلك الأعمال بشكل أفضل من الإنسان، كقتل الإنسان غيره والتنكيل به وعيره من الأعمال، لتتمرد فيما بعد على الإنسان وتحكم العالم (Amen, 2006).

أما علم الروبوت (*Ropotics*) فيرجع فضل السبق في إستخدامه إلى كاتب الخيال العلمي الأمريكي من أصل روسي اسحاق أسيموف (*Issaac Asimov*) أستاذ الكيمياء الحيوية بجامعة "بوسطن" وذلك في قصته بعنوان؛ (مراوغة) عام ١٩٤٢ ضمن مجموعته القصصية المعنونة (أنا روبوت) والتي حولها إلى فيلم سينمائي بذات العنوان عام ٢٠٠٤ التي اعتبرت كمرجع استلهمت منه القوانين الاساسية الثلاثة للروبوتات المتمثلة في (١- يجب على الروبوت أن لايؤدي الإنسان او يلحق به ضرر، ٢- يجب على الروبوت أن يطيع أوامر الإنسان مالم تتعارض من القانون الاول، ٣- يجب على الروبوت ان يحمي وجوده ما لم يتعارض ذلك مع القانونين الأول والثاني).

وفي مطلع القرن الأخير توالت التطورات العلمية والصناعية بشكل مذهل في هذا الشأن ضمن ما بات يعرف بثورة الروبوتات أو الثورة الرقمية لتغزو الروبوتات قطاعات واسعة من مناحي الحياة. وقد خلصت دراسة أجريت عام ٢٠١٧ إلى أنه بحلول العام ٢٠٥٢ ستتفوق الروبوتات على البشر في العديد من الوظائف كالترجمة وكتابة الرسائل العلمية والكتابة الأدبية، وأعمال الطرق والمرور والأعمال الجراحية وغيرها نظرا لتزودها ببرمجيات ذكية عالية الدقة، كما أنه وبحلول العام ٢١٥٠ سوف تسيطر الروبوتات بشكل كلي على هذه الأعمال وغيرها (H. Alhamrawi, 2021). وفيما يلي تعريف بالروبوت والذكاء الإصطناعي.

التعريف بالروبوت والذكاء الإصطناعي

وردت لتعريف الروبوت تعريفات متعددة، ومن أبرز تلك التعريفات؛ تعريف الروبوت بأنه جهاز ميكانيكي يمكن برمجته لينفد المهام التي صنع من أجلها (Al-Faqi, 2012). كما عرفه المعهد الأمريكي للروبوت بأنه: مناول يدوي قابل لإعادة البرمجة، متعدد الوظائف ومصمم لتحريك المواد والأجزاء والأدوات والأجهزة من خلال حركات مختلفة مبرمجة بهدف آداء مهام متنوعة (Tom, 1984).

أما الإتحاد الياباني للروبوتات الصناعية فقد عرفه بأنه: آلة متعددة الأغراض مزودة بأطراف وجهاز للذاكرة لآداء حركات متتابعة محددة مسبقا، ولها القدرة على الدوران والحلول محل العامل البشري بواسطة الآداء الميكانيكي للمهام (F.Schodt, 1988).

فيما عرفت مجلة الروبوت العربية فقد عرفته بأنه: منظومة ميكانيكية متعددة الأجسام ترتبط بروابط تتيح تحقيق الحركة المطلوبة لجسم طرفي مثبت على الروبوت، وتتم برمجتها لآداء مهمة محددة بطريقة آلية (2015).

أما الذكاء الإصطناعي يرجع إستخدامه إلى العام ١٩٦١ عندما عنون به منسكي كتابه "خطوات نحو الذكاء الإصطناعي" (Al-Khayat, 1998) فيمكن تعريفه بأنه "العلم الذي يعمل بإبتكار وتطوير خوارزميات مفيدة تسهم في المحاكاة الآلية لقدرات الدماغ البشري من حيث إدراكه للبيئة المحيطة والإستجابة لمؤثراتها والتعلم وايجاد الحلول للمسائل المستجدة والتواصل اللغوي وإدارة التراكم المعرفي" (A. Aljalwd, 2022).

أما لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي فقد عرفته بإنه: "علم إستنباط نظم قادرة على حل المشاكل وأداء الوظائف بمحاكاة العمليات الذهنية" (New York, 2018). أما الخوارزميات التي يعتمد عليها الذكاء الإصطناعي فهي: "مجموعة من القواعد الحسابية والرياضية التي توصل إلى نتيجة معينة من خلال خطوات محددة. (ينظر المعجم الموسوعي في الكومبيوتر والالكترونيك لأندريه لوغارف، مادة (خوارزمية، ص ٤٨).

ومن الجانب الذي يهمنا، فإنه من الناحية القانونية لم يعثر الباحث على تعريفا شاملا للروبوت، حيث أكتفت قواعد القانون المدني للروبوتات الصادرة عن الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال بذكر نوعين منها وهما؛ روبوتات الإحتياجات الشخصية، والروبوتات الطبية، وهو تقسيم انتهجته معظم الدراسات السابقة لتتوسع في أنواع الروبوتات وفقا لمهامها، وهو أمر غير ذا أهمية من الوجهة القانونية بحسب الدراسة التي تهتم بحدود الذكاء الإصطناعي الذي زود به الروبوت ومدى إنفصال الأخير وإستقلاله عن "الإنسان" المبرمج والمشغل.

وبشكل عام يمكن تقسيم الذكاء الإصطناعي إلى ثلاثة أنواع وهي؛ الذكاء الإصطناعي المحدود، والذكاء الإصطناعي العام، والذكاء الإصطناعي الفائق، "وهو محط الإهتمام" لكونه يستطيع القيام بمهام أفضل مما يقوم به الإنسان المتخصص ذو المعرفة (A.Otman, 2021).

ومن الناحية العلمية لا ينصرف مصطلح الروبوت إلا لذلك الجسم الذي يستوفي العناصر الثلاثة الآتية وهي؛ أن يكون مجهزا بالخوارزميات التي يمكنها إتخاد قرارات غير بديهية، وأن يكون قادر على إيصال قراراته للإنسان، وأن يكون مسموحا له بالتصرف في بيئته دون إشراف بشري (A.Shahin, 2022)، وبالتالي فإنه من أبرز خصائص الذكاء الإصطناعي أنه يتسم بقدرته على الاجتهاد وقدرته على التعلم بما يجعله يتمتع بقدرة ونطاق واسع من الحرية في اتخاد القرار، فضلا عن قدرته على التعلم من الأخطاء التي أرتكبها إجتهادا منه لتحسين الأداء نظرا لبناء بياناته على أسس العلاقات المنطقية والفكرية والتماثل لتكون قادرة على التعلم من الأخطاء (Bonih, 2007).

ومما تقدم من تعريفات نلاحظ تفاوت بين قدرات الروبوتات بين روبوتات تقف عند حد الأوامر المبرمجة لها، وأخرى لها القدرة على التعلم واتخاد القرارات إستنادا على خبرتها الخاصة (O. Badawi, 2020) وبالتالي تجاوز الأوامر الموجهة لها وتنفيدها بمعزل عن الإنسان المشغل لها، ومن ذلك الروبوت القاتل المستخدم في الحروب. ينظر تقرير مجلس حقوق الإنسان، (الدورة ٢٣ بند ٣ . ٩ أبريل ٢٠١٣) وهو ما يطلق عليه الروبوت الذكي أو الروبوت المستقل والذي يجمع بين الكيان المادي، والإستقلالية، والمظهر الشبيه بالإنسان، (O. Badawi, 2020)، وتعرف سمة الإستقلال التي يتميز بها هذا النوع من الروبوتات بأنها قدرة الروبوت على القيام بعمل بمفرده دون تدخل بشري، (S.Kavini, 2015) وهي تحتوي على ثلاثة عناصر أساسية وهي؛ الوعي الذاتي الذي يؤدي إلى الإرادة الحرة، والقدرة على التفاعل مع البيئة المحيطة بذكاء، والقدرة على التعلم (J.Philipp, 2016) والخصيصة الأولى هي محط الإهتمام ومحل البحث التي تنطوي عليها شخصية الروبوت وأبعادها القانونية.

التعريف بشخصية الروبوت في ضوء القواعد العامة للقانون

الشخصية "وصف قانوني يجعل لمن يمنحه أهلية إكتساب الحقوق والإلتزام بالواجبات"، وهذا الوصف لا يمنح إلا للإنسان أساسا وفقا لما يسمى بالشخص الطبيعي: (ينظر المادة ٢٩ من القانون المدني الليبي وماشابهها). إلا أن تغليب جانب أهليته لإكتساب الحقوق والإلتزام بالواجبات عن جانب طبيعته الإنسانية لمنح هذه الصفة وفقا للتأصيل الفلسفي لهذه المسألة (Al-Khatib, 2018) قاد الإجتهاد ومن بعده التشريع إلى تصور شخصية أخرى غير طبيعية يمكن منحها لكيان آخر يحتوي على مجموعة من الأشخاص الطبيعيين قادرة على إكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات. وهو ما تبنته التشريعات في الدول المختلفة ومنحت وفقا للقانون شخصية إعتبارية أو معنوية أو حكمية للشركات والجمعيات والمؤسسات والدول والمنظمات وغيرها من الكيانات (A.Sultan, 2005).

ولما أعتبر القانون كيانات أخرى غير الشخص الطبيعي أو الإنسان أشخاصا، ينفتح باب الإجتهاد اليوم من جديد للبحث عن تكييف مناسب ضمن هذه الأطر للروبوت ككيان جديد أفرزته التطورات التكنولوجية ليكون شريكا حقيقيا وفعالا للشخصين الطبيعي والإعتباري. ووفقا للقواعد القانونية التقليدية، فإن ما لم يكن شخصا وفقا للمتقدم فهو شئ. وبالتالي فإنه لن يكون شخصا ولن تمنح له شخصية قانونية (T. Abotalib, 2022)، وبالتالي فإن أي بحث عن شخصية قانونية للروبوت سوف لن يكون منبت الصلة عن هاتين الشخصيتين وإلا عد شيئا. وللقول بأن الروبوت شخصا أو شيئا وفقا لهذا التصنيف فإنه يجب الرجوع إلى حالته وأهليته لإكتساب الحقوق وتحمل الواجبات.

وبالرجوع إلى طبيعة الروبوت وأهليته وفقا لتعريفاته المتقدمة يتبين أنه بأطوار مختلفة، منها ما هو عبارة عن آلة مبرمجة لا تتجاوز الأوامر الموجهة له، ومنها ما هو له القدرة على التعلم والتأقلم مع البيئة المحيطة وله القدرة على الإستقلال والإنفصال التام عن المبرمج والمشغل. وبالتالي فإن الروبوت الذي يعمل ضمن دائرة الأوامر الصادرة له من مشغله يمكن إعتباره شيئا ويبقى خاضعا للنظرية التقليدية لحارس الأشياء في القانون المدني. أما الروبوت الذي يتميز بالقدرة على الإستقلال والإنفصال عن مصدر الأوامر فإنه يثير إشكالية جديدة غير مألوفة ضمن الأطر القانونية التقليدية.

وضمن هذا الإطار تكاد تنحصر الإجتهادات الفقهية في أربعة مذاهب نوجزها فيما يلي؛

يرى أولهما: عدم الحاجة للبحث عن الطبيعة القانونية لشخصية الروبوت والإكتفاء بإعتباره شيئا يسأل عنه حارسه ويؤسس للتعويض عنه صندوق خاص لتغطية الأضرار الناجمة عنه.

فيما يرى ثانيهما؛ إمكانية إعتبار الروبوت وكيلا عن الإنسان للقيام بمهام معينة، وأي ضرر ينجم عن تلك الأعمال يسأل عنها الإنسان (الموكل).

أما الثالث فيذهب إلى إمكانية منح الروبوت شخصية إعتبارية (T.Pérennou, 2016)، إلا أن وجهة النظر هذه غير دقيقة لأن الشخص الإعتباري يدار من قبل الإنسان، بينما الروبوت سيدير نفسه بشكل مستقل عن الإنسان كما تقدم.

أما الرأي الرابع وهو رأي متقدم، فيبتكر نظرية جديدة لمعالجة هذه المسألة وهو "نظرية النائب الإنساني المسئول" وهي نظرية أبتكرها الإتحاد الأوروبي وعبر عنها في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات. كما أيد منح الروبوت شخصية جديدة أطلق عليها الشخصية الإلكترونية القانونية (H.Al-hamrawi, 2021).

ولايراد من منح هذه الشخصية من قبل الإتحاد الأوروبي حماية الروبوت، بقدر ما يراد منها حماية المجتمع من الإستخدام غير العقلاني وغير القانوني لهذه "الأشياء" إن جاز التعبير، أخدا في الإعتبار خصوصيتها من حيت وجودها المادي وذكائها الموجه وقدرتها على التعلم والتفاعل مع البيئة المحيطة واتخاد القرارات، وهو ما يجعل منها كائنا فريدا متميزا يحتاج إلى شخصية قانونية تتيح التعامل معه وتبرز حدود مسئوليته، ولعل وجهة النظر هذه كانت وراء تبني المجلس الإقتصادي والإجتماعي الأوروبي منح الروبوت شخصية قانونية مستقلة أسماها "الشخص المنقاد *Human in Command*" محاولة لإتاحة تطور تدريجي لشخصية الروبوت وفقا للنظم القانونية، معتبره كالإنسان غير العاقل أو القاصر وفقا للنظم القانونية التقليدية، وكذلك الحيوان وفقا للتطورات التشريعية الحديثة لاسيما التشريع الفرنسي الذي عرف الحيوان سنة ٢٠١٥ بأنه "كائنا حيا يمتلك سمة الإحساس" وأخرجه بذلك من طائفة الأشياء التي يعد من ضمنها وفقا للمفهوم التقليدي، مع ضمان أمن وسلامة مستخدمي هذه الآلات (Al-Khatib, 2018)، وهو ما يثير إشكاليات حقيقية في جانب مسئولية الروبوت الذي سنتناوله في المطلب الموالي.

مسئولية الروبوت وفقا للقواعد العامة للمسئولية في القانون

القواعد العامة للمسئولية في القانون

ببساطة، تنقسم المسئولية عموما وفقا للقانون إلى قسمين رئيسيين وهما؛ المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية، إلى جانب المسئولية التأذيبية بالطبع. وقيام كلتى المسئوليتين يتم على أساس إرتكاب فعل غير مشروع بحيث ينجم عنه ضرر يرتبط به بعلاقة السببية بحيث يستوجب التعويض وفقا لقواعد المسئولية المدنية (مناط البحث). ويشكل إعتداءا على حق عام أو خاص وفقا لقواعد المسئولية الجنائية.

وبالتالي فإنه من الناحية القانونية تقوم المسئولية — وهي هنا المدنية – على قدرة الشخص وإدراكه على تمييز ما هو مشروع وفقا للقانون من عدمه، وهو ما جعل المشرع سن الرشد أساسا إفتراضيا لقدرة الشخص عليه متى بلغه الإنسان خاليا من العوارض القانونية التي تنتقص من رشده بحيث يعد غير كاملا للأهلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى تمييز القانون المدني بين أهليتي الوجوب والأداء. حيث تتحقق أهلية الوجوب لأي شخص بصرف النظر عن سلامة شخصيته وما يعتريها من عوارض كنقصان العقل ونحوه. بحيث تقرر له حقوق كالميراث وغيره دون إعتبار حالة شخصيته. أما أهلية الأداء فتنصب على مباشرة الحقوق وهي التي يشترط القانون كمالها حماية للشخص وللمجتمع.

ويستند هذا الجانب من الاهلية "أهلية الأداء" على الرشد أو الإدراك وكمال التمييز، وهي أسمى حالات الشخصية مناط التكليف التي لا يضاهيها شئ من أطوار الشخصية وفقا للقانون – إلى حد الآن – وهي التي تتحمل المسئولية المدنية والجنائية كاملة وفقا للقانون.

أما أهلية الوجوب فتعتبر أهلية ناقصة قررها القانون للإنسان الذي لم يبلغ سن الرشد، أو الذي يبلغه بعارض من عوارض الاهليه. ولكونها أقرت لحالة دون الكمال، فإن التشريع لم يتوانى في منحها لكل ما يرى أهمية منحه الأهلية ومن تم الشخصية من دون الإنسان كالحيوان – أجلكم الله –كما تقدم من حيث حمايته بموجب القانون وإقرار حقه في الوصية، وهو ما اعتبره الفقه مدخلا للبحث عن شخصية الروبوت ومن تم مسئوليته القانونية.

المسئولية القانونية للروبوت

تنطوي المسئولية القانونية بشقيها الجنائي والمدني على الرشد والإدراك والتمييز والوعي، وبالتالي فإن القول بتحقق مسئولية الروبوت من عدمه مدنيا أو جنائيا هو مدى رشده ووعيه وإدراكه لتصرفاته؟

فمتى كان مدركا لتصرفاته كان مسئولا، ومتى كان غير مدرك كان غير مسئول.

والقول بأنه غير مسئول لا يعني بأي حال من الاحوال إنتفاء المسئولية والتجريم عن الفعل أو التصرف الذي قام به. بحيث تنصرف المسئولية عنه إلى سلسلة من ذوي العلاقة به كالحراس والمتبوعين، أو المصنعين والمصممين والمبرمجين وغيرهم بالنسبة للروبوت.

فدونما مزيد عناء. القانون المدني لايزال صمام أمان للضحية يعالج ببساطة أي خطاء أيا كان مصدره بنصه على أنه: "كل خطاء سبب ضررا للغير يلتزم مرتكبه بالتعويض"، بالتالي فإن البحث عن سلسلة علاقة السببية كفيلة بالعثور عن المسئول الذي يقع عليه عبء التعويض عن الأضرار التي يخلفها الروبوت ينظر (Al-Khatib, 2018).

وقد قدمت للتصدي لهذه الحالة آراء متعددة لضمان حماية الإنسان لعل أهمها:

١- إحاطة الروبوت بسياج من الضمانات الأخلاقية التي من شأنها الحفاظ على سلامة الإنسان وكرامته كالإحسان وعدم المكر والخبث وإيذاء الإنسان، والعدالة.

٢- إنشاء صندوق تأميني خاص بالروبوتات ولا يتم التعامل مع الروبوت إلا مصحوبا بوثيقة تأمين إجبارية صادرة عن الصندوق المذكور لتغطية المصنع الأساسي.

٣- إقامة نوع من المسئولية التضامنية ليكون جميع ذوي الصلة بالروبوت مسئولين بالتضامن تجاه المضرور لتعويضه (A. Shahin, 2022).

ويلاحظ أن هذه الآراء تدور حول المسئولية غير المباشرة للروبوت على إعتبار أن شخصيته ناقصة وأنه يقع في مرحلة وسط بين الآلة والإنسان، وهي في مجملها تعيد المسئولية في النهاية إلى الإنسان أو الشخص الطبيعي.

أما من يرى بإكتمال شخصيته بإعتبار الروبوت مدركا لكونه مستقلا عن الإنسان، فإنه يسعى إلى إقرار مسئولية مباشرة للروبوت. إلا أنه متى كان غير تام الإدراك وغير مسؤولا من حيث إمكانية إتخاد القرارات بشكل عشوائي على غير النحو الذي برمج من أجله، فيكون مرة أخرى بمعزل عن المسئولية وفقا للقواعد التقليدية للقانون لتعذر مساءلته عن الفعل العمد.

وأيا كان، وفي كلتى الحالتين، فإن القول بالمسئولية وفقا لأي الوجهين قد يكون قولا مجحفا لمساءلته لغير مسئول. كما أنه وفي الوقت نفسه، قد يبقى نظريا إلى حد بعيد مع تقدم التطورات التكنولوجية المذهلة في الذكاء الإصطناعي وبرمجة الروبوت مما يوقع على عاتق الباحثين في مجال القانون تكريس الجهود لمواكبة التطورات التكنولوجية وإجراء دراسات معمقة مشتركة مع المجالات التقنية والفنية الأخرى ذات الصلة بالروبوت في هذا الشأن للحفاظ على التطور المنطقي والتدريجي السلس للقانون والقواعد القانونية، وللحيلولة دون وقوع فجوة قد تقتضي معالجتها إبتكار أطر منبتة الصلة عن الأطر القانونية المألوفة.

نطاق المهن والأعمال القانونية التي يساهم فيها الروبوت

مع تطور الروبوت والذكاء الإصطناعي وإقتحامه لمجال الأعمال، شهد سوق العمل ربكة حقيقية في أوساط العاملين والموظفين وأصحاب الأعمال في المجالات المختلفة. حيث رأى جانب منهم وفي مقدمتهم أصحاب الاعمال والعمال والموظفين في المستوى المتقدم أهمية هذا التطور لتسخير التكنولوجيا لخدمة بعض الوظائف والمهن لآدائها بشكل أدق وأسرع وأوفر. في حين رأي جانب آخر وفي مقدمتهم العمال وأصحاب الأعمال التي يمكن للروبوت التغلب عليها مصادرة الروبوت لأعمالهم وفرصهم الوظيفية، وأنكب البحاث كل حسب مجاله وتخصصه لدراسة هذه المعادلة لاسيما العاملين في مجال القانون بوظائفه المختلفة.

إلا أن ما يلاحظ على الدراسات التي وقع عليها نظر الباحث في هذا الشأن، أنها على الرغم من أهميتها ونيلها لسبق البحث في هذا الموضوع، إلا انها تتناول كل وظيفة على حدى لتنتهي إلى تقييم شغل الروبوت لتلك المهنة أو الوظيفة. وهو ما يراه الباحث موقعا في خلط بين جوانب بمكنة الروبوت شغلها، وأخرى ذات طبيعة خاصة يتعدر عليه توليها.

ولذلك سوف تستهل هذه الدراسة لسوابق تولي الروبوت لبعض الوظائف والمهن القانونية ثم تتناول الأعمال والمهن القانونية بطرح جديد يميز بين الجوانب الإدارية والإجرائية للأعمال والمهن القانونية من جهة. والجوانب الفكرية والتقديرية والإبداعية للأعمال والمهن القانونية من جهة أخرى للتوصل إلى مدى إمكانية شغلها بواسطة الروبوت:

تجارب ممارسة الروبوت للأعمال والمهن القانونية

لعل أهم الأعمال والمهن القانونية تنحصر في تقديم المشورة التي يقترن بها البحث القانوني، وصياغة وتوثيق العقود، والتقاضي وتقديم الدفاع أمام المحكمة وهيئات التحكيم وغيرها، بالإضافة إلى وظيفة الفصل في المنازعات وديا من خلال المحكم أو قضائيا من خلال القاضي. ولكون المهام المتقدمة بإستثناء الفصل في المنازعات يقدمها المحامي في العادة، فإننا سنتناول سوابق تولي الروبوت مزاولة هذه المهن (أولا) لنستعرض (ثانيا) مزاولة القاضي لمهمة الفصل في المنازعات.

تجارب ممارسة الروبوت لأعمال المحاماة والإستشارات القانونية والخدمات التي يقدمها

يتولى المحامي الآلي أو الروبوت قراءة الوثائق وتحليل العقود والتنبيه إلى ما قد يشوبها من عيوب ونواقص، وتحديد المخاطر والمسؤوليات والالتزامات، فضلا عن تقديم الدفوع القانونية والحجج بناء على السوابق القضائية نظرا لقدرته على التعلم.

ولعل أشهر خمسة روبوتات تولت أعمال قانونية هو المحامي الروبوت "دونت بي" (*DoNotPay*) ، وهو تطبيق مصمم في بادي الامر لمساعدة الأفراد على إجراءات الإعتراض على المخالفات المرورية غير العادلة على وقوف السيارات الخاصة بهم. إلا أن نجاحه في تقديم هذه الخدمة دعت إلى تطويره سنة ٢٠١٨ لمساعدة المتقاضيين في المطالبات البسيطة. ووفقا لتقرير أصدرته (*DoNotPay*) فإن هذا التطبيق ساعد الناس على إلغاء ما يتراوح تعداده ما بين ١٦٠,٠٠٠ إلى ٢٥٠,٠٠٠ تذكرة وقوف للسيارات منذ إطلاقها، بمعدل نجاح بلغ ٦٤٪.

أما التطبيق الثاني الأكثر شهرة عالميا، فهو المحامي الروبوت "ليزا" (*LISA*) ، والذي يعتبر أول محامي ذكاء اصطناعي محايد في العالم، وقد كان أولى إنجازاته هو إتفاقية السرية أو إتفاقية عدم الإفشاء(*NDA*) ، ويعمل المحامي «ليزا» من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على المستخدم، وبناء على الإجابات المقدمة بشأنها يتولى إنشاء المستند وإرساله إلى المراجع. وبمجرد الوصول إلى رضاء جميع الأطراف، تكون الوثيقة جاهزة للتوقيع وبحيث يكون لدى كل طرف منهم نسخة من اتفاقية عدم إفشاء ملزمة قانونا بمجرد التوقيع عليها. وقد تطور ذلك إلى إعداد مجموعة من العقود، كعقود الإيجار التجارية والمهنية والسكنية وغيرها.

أما التطبيق الثالث للمحامي الروبوت فيتمثل في "روس" (*ROSS*)، والذي يستخدم قوة الحوسبة الفائقة لـ (*IBM Watson*) بحيث يتولى مسح مجموعات كبيرة من البيانات والتعلم من خلالها مع مرور الوقت، وهو ما يمكنه من إعداد مستند خلال ثوان. وقد أستخدمت هذا التطبيق شركة (*Baker&Hostetler*) وقد ساعدها في بعض الأعمال المكتبية كالبحث عن السوابق القضائية، وكذلك في القضايا كدعاوى الإفلاس.

وفي المرتبة الرابعة، يأتي المحامي الروبوت "بيلي بوت" (*Billy Bot*) ، والموصوف بالروبوت الثرثار الذي يحب الدردشة مع المستخدمين، ويستخدم لتقديم النصيحة للأفراد الذين يحتاجون إلى محام ولا يعرفون كيفية إختياره. كما أنه يساعد المحاميين البشريين في توفير المعلومات والنصوص القانونية من خلال الإنترنت، لاسيما المجانية منها، فضلا عن تحديد المواعيد والتعامل مع جميع المهام التي يقوم بها المساعد البشري.

أما المحامي الروبوت "أوتوميو" (*Automio*) فهو محامي مخصص للمحامين الراغبين في الإستعانة بمحامي آلي خاص بهم، حيث يمكن إستخدامه لمقابلة العملاء وإعطاء النصائح وصياغة العقود والوثائق القانونية بشكل فوري ومتخصص وتوفير الوثائق القانونية ما من شأنه توفير الجهد في هذه الأعمال، فضلا عن إحتوائه على سوق خاص للمحاميين الآليين (Abdutaher, 2020).

ومن خلال ما تقدم يتبين أن الروبوت يمارس بالفعل أعمال وأدوار كان يتولاها المحامين بشكل أو بآخر ألا انه لايزال من حيث المقبولية بين أخد و رد من حيث مدى أهليته لتولي هذه المهمة ومداها، وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

تجارب ممارسة الروبوت لأعمال القضاء والخدمات التي يقدمه

تعد الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من أوائل الدول التي بدأت العمل رسميا بالروبوت القانوني، أو القاضي الروبوت، حيث أستخدمت الولايات المتحدة هذا الروبوت في جلسات الحكم والإفراج المشروط وغيره من الإجراءات. ويذكر أن شركة ماكنزي الأمريكية للمحاماة أن ما نسبته (٢٠ إلى ٣٠ %) من القضايا يمكن إنجازها بواسطة الذكاء الإصطناعي (A.Aljalwd, 2020)، وقد استخدمته في حل العديد من القضايا، وفي مقدمتها القضايا المرورية وإصدار مذكرات القبض على المطلوبين للعدالة وأوامر الإعتقال، فضلا عن ظهور القاضي الروبوت علنا على منصة المحكمة (O. Badawi, 2020) حيث أعلنت العام ٢٠١٩ أن الملايين من القضايا يتم البت فيها من قبل محاكم عبر الإنترنت تحتوي على قضاة غير بشريين "روبوتات"، وقد فصلت هذه الروبوتات في قضايا متنوعة تشمل الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية وقضايا الملكية والمنازعات المالية ومسئولية المنتج وقضايا التجارة الإلكترونية وبعض القضايا الإدارية. ففي بكين يبلغ المتوسط الزمني للقضية حتى الفصل فيها أربعون يوما، فيما يستغرق متوسط جلسة الإستماع ٣٧ دقيقة، كما أنه تم قبول ٩٨٪ من الأحكام دون إستئناف. فضلا عن ذلك فإنها تقدم خدمة المشورة القانونية من خلال الإجابة على تساؤلات وإستفسارات المواطنين التي ترد إلى المحاكم، حيث يجيب القاضي الروبوت "زايوفا" (*Xiaofa*) على حوالي (٤٠٠٠٠) سؤال قانوني ترد إلى محكمة بيكين في اليوم الواحد تتعلق بتوضيح المصطلحات القانونية والتوجيه والإرشاد إلى الإجراءات القانونية وغيرها من الخدمات.

كما أنشأت دولا أخرى قاضيا إفتراضيا من أستونيا للحد من تزاحم القضايا وتصفية المتراكم منها، حيث أستخدمت روبوت قاضي للفصل في الدعاوى التي تقل قيمتها عن (٧٠٠٠يورو) (F.Bilal, 2023) فضلا عن ماليزيا التي أطلقت برنامجا لتطبيقات الروبوت القاضي العام ٢٠٢٢.

كما أنه في كولومبيا أعلن قاضيا بشريا أنه أستخدم برنامج الدردشة الآلي "تشات جي بي تي" القائم على الذكاء الصناعي الذي أنشأته شركة "أوبن إيه آي" (*OPEN EI*) الأميركية وأستشار روبوت للحكم في قضية نفقات طبية لصالح طفل مصاب بالتوحد، وهو ما أعتبره وسيلة يمكن الإعتماد عليها لتسهيل صياغة النصوص القانونية، مشددا على أن ذلك لايعني الإستغناء عن القضاة وأن البرنامج لايستهدف ذلك، مشيرا إلى أن الكثير من القضاة سوف يلجأون إلى إستخدام هذا البرنامج (Al-wasat, 2023).

ومن خلال ما تقدم يتبين أن الروبوت بات يقوم بالفعل بأعمال القضاة بشكل أو بآخر ألا انه لايزال من حيث المقبولية بين أخد و رد من حيث مدى أهليته لتولي هذه المهمة ومداها، وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

تقييم الممارسات الروبوتية ضمن إطار الأعمال والمهن القانونية

من خلال التجارب العملية للروبوت ضمن إطار الأعمال والخدمات القانونية التي تناولها المطلب السابق يمكن حصر تلك الأعمال في فئتين، فئة إجرائية يغلب عليها الطابع النمودجي، وفئة تكاد تكون موضوعية تنبني على الذكاء الإصطناعي المتطور للروبوت القائم على القدرة على التعلم واتخاد القرارات, وهو تصنيف يتطابق مع طبيعة الأعمال والمهن القانونية، والتي تنقسم بطبيعتها إلى فئة ذات طبيعة إدارية وإجرائية وإن كانت جزء من العمل القانوني، وفئة فكرية وتقديرية فلسفية تتصل بجوانب متعددة من المجتمع والدولة والفرد وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بالمصالح العليا في المجتمع، وهو ما سيجري عليه البحث في هذا المطلب مع فصل الأعمال ذات الطبيعة القضائية عن الأعمال القانونية غير القضائية:

تقييم دور الروبوت في الأعمال القانونية غير القضائية

تحتوي كافة المهن والأعمال القانونية لاسيما غير القضائية على جوانب إدارية وإجرائية وإن كانت وثيقة الصلة بالعمل القانوني، وأخرى قانونية فنية إن جاز التعبير. وفيما يلي توضيح للأعمال التي تزاولها كل مهنة ومدى قدرة الروبوت على أدائها:

i. *تقييم دور الروبوت في التوثيق وتحرير العقود*

ويتولى الروبوت في هذه المهمة تحرير العقود بين الأطراف وتوثيقها، كعقود البيع والإيجار وعقود الشركات وغيرها، وفي مجملها عبارة عن نمادج جاهزة تصدر عن الوازارات والمؤسسات ذات الصلة، كنمادج العقود المسماة تصدر في العادة من وزارات العدل، ونمادج تأسيس الشركات تصدر عن وزارات الإقتصاد، وهكذا دواليك، لاسيما في العقود الدولية كالعقود الهندسية وعقود الشحن والتأمين والنقل، والعقود المصرفية وغيرها، وبالتالي فإن دور الموثق أو محرر العقود في هذه الأعمال لايعدوا كونه توثيقا لصحة توقيع الأطراف على هذه النمادج، بما يمكن القول معه بقدرة الروبوت على تولي هذه المهمة، خصوصا إذا ما زودت البرامج ذات الصلة بنظم حمائية للتأكد من شخصية الموقعين على هذه المحررات. ولكن إلى جانب هذه الخدمات يتولى محرر العقود إعداد مذكرات تفاهم وعقود وإتفاقيات غير تقليدية وغير نمودجية، وهنا يمكن القول بأنه لامناص من الرجوع إلى العنصر البشري الذي يتولى موازنة حقوق الأطراف وتوثيق ما أرادوا توثيقه.

ii. *تقييم دور الروبوت في البحث القانوني*

ونعني به العنصر البشري الذي يتولى وظيفة البحث وتجميع البيانات في مسألة قانونية أو ذات صلة بالقانون في ملف معين، سواء كان ذلك البحث بشكل أكاديمي للنشر العلمي، أو بشكل وظيفي لإبداء رأي قانوني أو إستشارة في مسألة معينة، وفي الحالين فإن الروبوت كما تقدم قادر على جمع البيانات بشكل أفضل من البشر، وهو بذلك سوف يقدم خدمة ممتازة وسريعة ودقيقة سواء كان بحثا عن السوابق القضائية أو نصوص القوانين والقرارات، أو في تجميع وحصر الدراسات السابقة في جانب البحث الأكاديمي في مجال القانون، وهي من المراحل المهمة والأساسية لإعداد الدراسات ومواكبة التطورات العلمية والبحثية للحيولة دون تكرار البحث وضياع الوقت.

iii. *تقييم دور الروبوت في تقديم الإستشارات القانونية*

وهي خدمة يتم من خلالها تقديم الإستشارات القانونية حول مسألة معينة عند طلبها، وهي تقوم على عنصرين أساسيين وهما؛ المعرفة بالقوانين ذات الصلة بما فيها أي وثائق أو إتفاقيات أو معاهدات أو أعراف ذات صلة، وكذلك فهم الواقع محل المسألة. ويعتمد جانب المعرفة إلى حد كبير على الوثائق والتجارب، وهو ما أثبت الروبوت قدرته فيه. أما جانب فهم الواقع محل تطبيق المشورة لايزال يحتاج إلى العنصر البشري لأنه محل تداخل عناصر أخرى ثقافية وإجتماعية وشخصية ونفسية وغيرها.

تقييم دور الروبوت في الأعمال القانونية ذات الطبيعة القضائية

الأعمال القانونية ذات الطبيعة القضائية مزيج أيضا من الأعمال الإجرائية والإدارية والقانونية الفنية، وفيما يلي توضيح لأهم الأعمال والوظائف التي تندرج ضمن هذه الفئة ومدى أهلية الروبوت وقدرته على أدائها:

أ. *تقييم برنامج النظام الخبير*

وهو برنامج ذكي يقوم على قاعدة معارف تشتمل على بيانات ضخمة من المعارف، والمعلومات والتجارب التي أجريت في مجال معين لربما لعشرات أو مئات السنين، ويعتمد عليه القضاة في إصدار أحكامهم خصوصا في المنازعات ذات الجوانب الفنية كالأخطاء الطبية والمنازعات الهندسية والإختراعات وغيرها، وقد أثبتت التجارب أن القضاء البشري بدأ فعليا في الإعتماد على هذا البرنامج، ولعل من أهمها في بعض الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية نظام الخبير في المواريث والزكاة (F.Bilal, 2023)، وهو نظام يقدم خدمة جزئية مقبولة للنظام القضائي.

وقد لوحظ على إستخدام النظام الذكي في القضاء بعض العيوب والنواقص لاسيما في جانب إعتبار الثقافات والخصوصيات أثنا إتخاد القرارات من جهة، وعدم الحيادية والنزاهة من ناحية أخرى، وهو ما أعتبر تقصير من مدخل البيانات.

ففي جانب عدم الحياد أظهرت تطبيقات الذكاء الإصطناعي ميلا وتحيزا لصالح ذوي البشرة البيضاء ضد ذوي البشرة السمراء. كما أنه وفي الولايات المتحدة أوجدت إحدى الشركات نظاما للتنبؤ بمدى إحتمالية إرتكاب الأشخاص للجرائم في المستقبل لتعتمد عليه المحاكم للإفراج عن المتهمين من عدمه. وفي عام ٢٠١٦ أظهر تحقيقا أعد لهذا الغرض أن هذا النظام غالبا ما يظهر تحيزا عرقيا وهو ما لايمكن الإعتماد عليه (F.Bilal, 2023)، كما أنه يجب عدم التوسع في إجراء مقاربات بين الإنسان والروبوت بشكل يطغى عليه الخيال (N. Richards, 2023: 24)، كما يجب أن تطيع الأوامر طوال الوقت ولاتخرج عن ذلك بأي حال من الأحوال (R.Leenes & F.Lucivero. 2014).

ب. *تقييم دور الروبوت في الترجمة القانونية*

وهي خدمة يتطلبها العمل القانوني سواء في تحرير العقود والإتفاقيات بأكثر من لغة، أو عند تقديم الإستشارات القانونية بلغات مختلفة، أو داخل دوائر القضاء والتحكيم لترجمة المحررات أو الاقوال سواء أقوال الأطراف أو الشهود، ولتقديم هذه الخدمة عبر الذكاء الإصطناعي تم تصميم برنامج ذكي مدعم ببيانات ضخمة بلغات مختلفة يقدم خدمة ترجمة النصوص القانونية والاحكام القضائية وغيرها من المعلومات، بالإضافة إلى أقوال الخصوم والدفاع وغيرهم بطريقة ذكية بشكل سياقي ووفقا للغة الطبيعية لكل حالة على حدى، وهي خدمة مهمة إلا أنها لازالت تواجه بعض العقبات نظرا لإختلاف اللغات وتركيبها بتغير الزمان والمكان (F.Bilal, 2023).

ت. *تقييم دور الروبوت في التقاضي وأعمال المحاماة*

تنطوي أعمال المحاماة على جانب الإستشارات القانونية وجانب التمثيل القانوني والتقاضي، أما أعمال الإستشارات القانونية فقد تم بيانه في الفقرة السابقة، وأنتهينا بشأنه إلى أهلية الروبوت النسبية لتولي هذه المهمة. أما جانب التمثيل القانوني والتقاضي والمرافعة فهي مهام مختلطة إدارية وإجرائية وقانونية وقضائية ويتولى فيها المحامي دور التحري أحيانا. أما بالنسبة للأعمال الإدارية والإجرائية فتتمثل في تنظيم عمل مكاتب المحاميين وإعداد صحف الدعاوى وقيدها، وهي أعمال يمكن تسخير الميكنة والروبوت لأدائها، خصوصا إذا ما تمت نمدجة الأوراق القضائية، لاسيما الإعلانات على غرار طلبات الحضور التي تصدر عن المحاكم.

أما بالنسبة لمهام التمثيل القانوني والمرافعة وإعداد الأدلة وحوافظ المستندات، والدفوع والدفاع فهي مسائل حساسة ودقيقة ليس من السهل القول بمزاولتها من غير بني البشر. حيث يستند جانب التمثيل القانوني على مجموعة من الإجراءات في مقدمتها المعايير الشخصية والمؤهلات والقيد وغيرها، وهي معايير لاتتوفر في الروبوت كما جاء في الدعوى التي أقامتها شركة المحاماة (*Edelson*) ضد شركة (*DoNotPay Inc*) وفقا ل(رويترز) مطلع شهر مارس من العام الماضي ٢٠٢٣ مدعية بأن ما قدمته الشركة المذكورة لم يكن محاميا بالمعنى الحقيقي (S. Merken, 2023). فضلا عن ذلك فإن إعداد وتقديم الدفاع والدفوع ليس أمرا مبرمجا ونمطيا حتى يمكن القول ببرمجته وإسناده إلى روبوت، فهو عملية معقدة تستند إلى سياسات دفاع تختلف من ملف لآخر، حيث ما يبرر له المحامي في ملف معين قد يفنده ذات المحامي في ملف آخر بما يخدم مصالح موكله، وبالتالي فإن هذه المهام متقلبة ولايمكن برمجتها ولايقدر عليها إلا بنو البشر. والقول بأن المحامي يعمل على بعض القضايا كالقضايا المرورية فلايعدوا كونه حسب الباحث عملا إجرائيا ينحصر في تحضير نصوص ووثائق معينة دون الدخول في أي مناقشات أو إجتهادات شخصية أو تفسير نصوص.

ث. *تقييم دور الروبوت في القضاء والتحكيم*

للقضاء مهام متعددة إجرائية وقانونية فنية، وأخرى تتعلق بالولاية في المجتمع. فأما المهام الإجرائية المتمثلة في تسجيل الدعاوى والإعلانات وقيد الدعاوى وتحرير محاضر الجلسات وصياغة الأحكام فهي عبارة عن أعمال إجرائية يمكن ميكنتها تحت إشراف بشري لكسب الوقت وللحد من ترهل القطاع القضائي. أما المسائل القانونية الفنية فيمكن القول بأنها تنقسم إلة قسمين؛ قسم يتمثل في جمع البيانات والنصوص والوثائق والسوابق القضائية ذات الصلة، وهو أمر بالإمكان الإستعانة بالروبوت فيه وفقا لنظام الخبير، وآخر يتعلق بتطبيق وتفسير النصوص وهو عمل فني بحث ينظر إلى كل حالة على حدى. وبالتالي فإنه لايمكن برمجته بما يعني لايمكن إسناده إلى روبوت مهما كان متطورا، والقول بأنه يفصل بالفعل في بعض القضايا فهو أمر يحتاج إلى تدقيق، لأنه قد يكون في قضايا مستندية عبارة عن مطالبات إجرائية لاترقى إلى مستوى القضايا المعقدة المحاطة بإجتهادات مختلفة.

فضلا عن ذلك فإن البرمجة كما تقدم عبارة عن قواعد عمياء يزود بها الروبوت، وهو ما يتعارض مع وظيفة الولاية في القاضي الذي يفترض ترجيحه بين مصالح الخصوم للوصول إلى الحقيقة، لاسيما مما له من سلطة تقديرية خولها له القانون بالنظر إلى تكوينه ومكانته.

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة بعنوان (مدى أهلية الروبوت لمزاولة الأعمال والمهن القانونية والقضائية؛ دراسة قانونية تقييمية في الشخصية والمسئولية) وقد قسمت الى مبحثين يتناول أولهما: تقييم أهلية الروبوت في ضوء القواعد القانونية للشخصية والمسئولية، وفيه تم تمحيص وتحليل طبيعة الروبوت في ضوء القواعد القانونية للاهلية والشخصية القانونية والتحقق من مدى إنطباق قواعد المسئولية عليه، فيما تناول ثانيهما: نطاق المهن والأعمال القانونية التي يساهم فيها الروبوت، وفيه تم إستعراض التجارب العملية والتطبيقية لمزاولة الروبوت للأعمال القانونية ومدى كفاءته في انجازها بالمقارنة بالعنصر البشري، وفي خاتمة الدراسة تتوصل الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يمكن ايجازها فيما يلي:

النتائج

١. الروبوت غير آهل لمزاولة الأعمال والمهن القانونية والقضائية، لا من الناحية الفنية، ولامن الناحية القانونية، حيث أنه من الناحية الفنية لايزال غير منضبط – إن جاز التعبير — للتعامل معه، ومن الناحية القانونية فإنه لم يتموضع إلى حد الآن ضمن أي إطار قانوني من الأطر المعروفة لتحديد مركزه القانوني وإستيضاح مسئولياته.

٢. لم تنطبق على الروبوت – الى حد الآن – أي من قواعد الشخصية القانونية.

٣. الروبوت يثير مشكلة حقيقة تخرق قواعد المسئولية لأنه يجمع بين صفة الآلة والقدرة على التصرف في آن معا.

٤. يقتصر دور الروبوت في نطاق الأعمال القانونية على الأعمال ذات الطبيعة النمودجية.

التوصيات

١. التوجيه بالإستثمار في التكنولوجيا وتسخيرها في خدمة الأعمال والمهن القانونية والقضائية، الا أنه يجب عدم التوسع في ذلك على حساب التقاليد والمعايير المهنية لتلك الأعمال، حيث أنه ومن خلال تحليل جوانب الشخصية والمسئولية في الروبوت، لاسيما الروبوت الذكي أو الفائق الذكاء، يتبين أنه يثير محادير قانونية جمة سواء من حيث تجاوزه للأوامر الصادرة له، أو من حيث عدم تمركزه في إطار قانوني محدد

للتعامل معه وتحديد مسئولياته وفقا للنظم القانونية السائدة. كما أنه ومن حيث الواقع تم إجراء بحث وتقييم لتطورات الذكاء الإصطناعي وتسخيره في هذه المهن وتبين أن هنالك خلط بين الأعمال الإجرائية والشكلية التي بالإمكان تسخير الذكاء الإصطناعي لخدمتها، والأعمال الفنية القانونية المبنية على الإجتهاد والفكر وتقدير المصالح، وموازنة مراكز الاطراف متعاقدين أو متقاضيين والتي لامناص فيها من الاستعانة بالعنصر البشري.

٢. الإحتراس من التوسع في تطويع القواعد القانونية لشرعنة وجود الروبوت على حساب قواعد المسئولية وسياسات الحماية.

٣. ندعوا البحث القانوني إلى التعمق لمواكبة التطورات التكنولوجية بشكل عقلاني ودقيق عن كثب للحفاظ على التطور التدريجي للقواعد القانونية ذات الصلة وللحيلولة دون حدوث فجوة وأزمة قاعدية لتكييف هذه التطورات.

References

Abo Ṭalīb, F. M. (2010). *Al-taḥkīm al-dawlī fī munāzaʿāt al-istithmār al-ajnabiyyah*. Dār al-Fikr al-Jāmiʿī.

Abu Ṭālib, T. H. (2022). Al-rubūṭ min manẓūr al-qānūn al-madanī al-miṣrī: Al-shakhṣiyyah wa al-masʾūliyyah. *Majallat al-Buḥūth al-Fiqhiyyah wa al-Qānūniyyah*, 37.

Albrecht, J. P., Reda, J., & Andersson, M. (n.d.). *Autonomy is the ability of a system to operate and adapt to changing circumstances with reduced or without human control.*

Al-Fiqhi, ʿA. al-Ilāh. (2012). *Al-dhakāʾ al-iṣṭināʿī wa al-niẓām al-khabīr*. Dār al-Thaqāfah li al-Nashr wa al-Tawzīʿ.

Al-Hamrawi, H. M. ʿU. (2021). Asās al-masʾūliyyah al-madaniyyah ʿan al-rubūṭāt bayna al-qawāʿid al-taqlīdiyyah wa al-ittijāh al-ḥadīth. *Majallat Kulliyyat al-Sharīʿah wa al-Qānūn Daqhaliyah*, 23.

Al-Jalʿūd, A. bint ʿA. al-Raḥmān ibn ʿU. (2022). *Aḥkām taṭbīqāt al-dhakāʾ al-iṣṭināʿī fī al-qaḍāʾ*. Riyadh: King Saud University.

Al-Khaṭīb, M. I. (2018). Al-markaz al-qānūnī li al-insīlah: Al-shakhṣiyyah wa al-masʾūliyyah – Dirāsah taʾṣīliyyah muqāranah. *Majallat Kulliyyat al-Qānūn al-Kuwaytiyyah al-ʿĀlamiyyah*, 4.

Al-Ṭayyib, F. M. A. T. (2010). *Al-taḥkīm al-dawlī fī munāzaʿāt al-istithmār al-ajnabiyyah*. Dār al-Fikr al-Jāmiʿī.

Alʿuwa, M. S. (2007). *Dirāsāt fī qānūn al-taḥkīm al-miṣrī wa al-muqāran*. Al-Markaz al-ʿArabī li al-Taḥkīm.

Bilāl, F. ʿA. Ḥ. A. (2023). *Dawr al-dhakāʾ al-iṣṭināʿī fī taʿzīz al-ʿadālah al-nājizah amāma al-qaḍāʾ: Dirāsah muqāranah maʿa al-niẓāmayn al-qānūnī wa al-qaḍāʾī fī dawlat Qatar*. Qatar University.

Duwaikat, N. A. F. al-. (2022). Al-masʾūliyyah al-taqṣīriyyah ʿan aḍrār al-rubūṭāt dhātī al-dhakāʾ al-iṣṭināʿī fī al-qānūn al-madanī al-urdunī. *Majallat Jāmiʿat al-Zaytūnah al-Urduniyyah li al-Dirāsāt al-Qānūniyyah, 3*(3).

Human Rights Council. (2013). *Report of the Human Rights Council* (HRC/23/47). United Nations General Assembly.

Koos, S. (2018). Artificial intelligence – science fiction and legal reality. *Malaysian Journal of Syariah and Law, 8*(2), 23-29.

Leenes, R., & Lucivero, F. (2014). Laws on robots, laws by robots, laws in robots: Regulating robot behaviour by design. *Law, Innovation & Technology*. https://doi.org/10.5235/17579961.6.2.194

Merken, S. (2023, March 9). *"Lawsuit pits class action firm against 'robot lawyer' DoNotPay"*. Reuters. https://www.reuters.com/legal/lawsuit-pits-class-action-firm-against-robot-lawyer-donotpay-2023-03-09/

Richards, N. M. (n.d.). *How should the law think about robots?*.

Sitiris, M., & Busari, S. A. (2024). The legal capacity (al-ahliyyah) of artificial intelligence from an Islamic jurisprudential perspective. *Malaysian Journal of Syariah and Law,12*(1), 31-42.

Syahen, A. A. (2022). Madā mukhāṭabat al-insān al-ālī (al-rubūṭ) bi aḥkām al-masʾūliyyah al-madaniyyah: Dirāsah taʾṣīliyyah. *Journal of Law, University of Damascus, 4*(2).

Wan Ismail, W. A. F., Abdul Mutalib, L., Mamat, Z., Hashim, H., Baharuddin, A. S., Mohammed Hasan, B. M., & Alias, M. A. A. (2024). Analisis terhadap konsep penerimaan dan pengesahan E-Kitabah sebagai kaedah pembuktian menurut perundangan Islam di Malaysia. *LexForensica: Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal, 1*(1), 1-12.

Yusuf, I. ʿA. al-Bāqī. (2022). Ṣināʿat al-ʿadālah al-raqamiyyah min wijhat naẓar qānūniyyah. *Majallat Dirāsāt al-Baṣrah*, 17(44/2).

Zaki al-Dīn, M. (1986). *Taqnīn al-fiqh al-islāmī*. Idārat Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.